

يركز المنهج الأساسي للاقتصاد الصناعي على إطار جديد للتحليل الاقتصادي يقوم بصورة أساسية بدراسة الظروف الهيكلية السائدة في أسواق صناعة ما، و انعكاس ذلك على سلوك المنشآت ضمن هذا السوق وتأثير هذا السلوك على مستويات أداء هذه المنشآت ثم السياسات الصناعية المناسبة لذلك، ويوحى هذا المنهج في أبسط أشكاله أن هناك علاقة سببية قائمة تبدأ من هيكل السوق إلى السلوك الإستراتيجي للمنشآت الذي بدوره يؤثر على أداء السوق، و قد جاء هذا الشكل ذو الاتجاه الوحيد بين الكتاب الأوائل في اقتصاديات الصناعة، و لكن جاءت الدراسات الحديثة لتؤكد تعقد العلاقة بين الثلاثية السابقة وبرزت إمكانية تأثير كل من سلوك المنشأة و الأداء على هيكل السوق.

إذا حسب الاقتصاد الصناعي فإن المنشآت التي تنشط في القطاعات الاقتصادية المختلفة و التي تبحث عن تحسين قدرتها التنافسية يمكنها تطبيق منهج التحليل السابق، أي أن تعتمد على اتخاذ إستراتيجيات بناء على خصائص هيكل السوق الذي تنشط فيه من أجل تحقيق أداء مقبول.

ولقد أصبحت الصناعة البنكية ضرورة من ضرورات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها أمة من الأمم أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما تشهد البنوك حالياً سباقاً تنافسياً على إدخال المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية ضمن سلة خدماتها التقليدية، مستفيدة من تلهف المواطن لهذه الخدمات، ولتجبر الكسر الذي أصابها والمتمثل في فقد الثقة بينها وبين المواطن، والذي يعتبر أن البنوك التقليدية لا تلي حاجاته ومتطلباته سواء الحياتية منها أو العقائدية، وهذا واضحاً من عزوف شريحة لا بأس بها من المواطنين للتعامل مع هذه البنوك وتعامل شريحة أخرى بتحفظ مكرهين أو مضطرين لأسباب تتعلق بأمور حياتهم الخاصة في قبول الخدمات المصرفية التقليدية، و عليه ترى البنوك أن هذه الخدمات هي توسيع في سلة خدماتها تحقق لها العائد المناسب وترضي العملاء، ويرى المواطن أن هذه الخدمات تلي حاجاته ومتطلباته الحياتية وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

كما أكدت الأزمة المالية العالمية الراهنة قدرة الصناعة المصرفية الإسلامية على استيعاب الصدمات، لذا نجد أن هذا الواقع فتح أعين المهتمين بصناعة الصيرفة التقليدية أو من يتعامل بها أو معها على الصيرفة الإسلامية، بفضل تميّز هذه البنوك بالانضباط في إدارة الأصول المالية، وقيامها بتمويل العمليات الحقيقية وابتعادها عن العمليات الورقية التي تقوم على الروافع المالية والمضاربات، وبالتالي فقد سلّطت الأزمة المالية العالمية الأضواء على الصيرفة الإسلامية،

وجعلت منها ظاهرة عالمية تنادى الجميع للاستفادة منها سواءً أكان ذلك على صعيد الدعوة لدراستها أو لاعتمادها، أو كان

على صعيد سنّ تشريعات تسمح بقيامها، أو كان على صعيد تحوّل بعض البنوك من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي.

و يعد الأداء من أهم و أبرز مجالات العمل الرقابي إذ يشير إلى مدى تحقيق المنشآت بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة للأهداف المخطط لها أو التي تسعى من أجل تحقيقها من خلالها السلوكيات التي تسلكها أو الإستراتيجيات التي تتبعها، لذلك حظيت مؤشرات الأداء في البنوك باهتمام كبير من قبل الباحثين وذلك لما يتوقعه أو ينتظره هؤلاء منها.

إشكالية البحث:

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين بروز ظاهرة اتجاه العديد من البنوك التقليدية لتبني الصناعة المصرفية الإسلامية ، وقد نمت هذه الظاهرة وتزايد الإقبال عليها حتى أصبحت من الأهمية بمكان بحيث لم يعد في مقدور الكثير من البنوك التقليدية في معظم الدول الإسلامية و حتى الغربية منها إلا أن تعيد النظر في حساباتها للدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان ذلك من خلال إنشاء صناديق استثمارية إسلامية أو فتح نوافذ تقدم الخدمات الإسلامية أو إنشاء فروع إسلامية أو بنوك إسلامية مستقلة قائمة بذاتها أو غير ذلك، و في ظل التطورات المصرفية الراهنة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة أصبح من الضروري وضع إستراتيجية تقوم على الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و تنوع استخداماتها في مختلف القطاعات و زيادة عددها من قبل البنوك التقليدية كخطوة نحو تحسين أدائها على مختلف الأصعدة.

من خلال ما سبق يمكن تجسيد الإشكالية التي نسعى لمعالجتها في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن التحسين في أداء البنوك التقليدية من خلال إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية؟

و تتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالاقتصاد الصناعي؟

- كيف نفسر قدرة صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على بناء اقتصاد حقيقي و التصدي للأزمات المالية؟ و هل كان للأزمة المالية العالمية الأخيرة دورا مهما في إتساع نطاق الصناعة المصرفية الإسلامية؟

- ما هي طبيعة صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية ؟
- كيف يتم تقييم الأداء في البنوك ؟ و ما هي مؤشرات قياسه؟
- كيف تؤثر إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على الأداء في البنوك التقليدية بصفة خاصة و على قطاعات الاقتصاد الوطني بصفة عامة ؟
- كيف تتعامل البنوك الناشطة في الجزائر مع صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية بغية تحسين أدائها؟

فرضيات البحث: يمكن صياغة الفرضيات الخاصة بالبحث كما يلي:

الفرضية الأولى: تهدف كل البنوك التقليدية التي تدخل صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في سلة منتجاتها إلى التدرج في التحول الكلي مستقبلا للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية: تستخدم البنوك مؤشرات الربحية و الكفاءة و التقدم التقني لتقييم أدائها.

الفرضية الثالثة: تؤدي إستراتيجية الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية إلى التحسين في أداء البنوك التقليدية بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

الفرضية الرابعة: تهدف البنوك الناشطة في الجزائر إلى إيجاد منتجات مصرفية بديلة متعددة و متنوعة تجمع بين المصداقية الشرعية و الكفاءة الاقتصادية .

تحديد إطار البحث:

يختص موضوع هذا البحث بدراسة ظاهرة اتجاه العديد من البنوك التقليدية لتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ونظراً لاختلاف طبيعة عمل كل من هذه البنوك و طبيعة هذه المنتجات فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة منتجات الصناعة المصرفية الإسلامية المطبقة من قبل البنوك التقليدية من خلال تنويعها و زيادة عددها وتطويرها و تكييفها بما يتماشى و مبادئ الشريعة الإسلامية للتمكن من الرفع في مستوى الأداء.

أيضا يدرس هذا البحث وضعية البنوك التقليدية التي دخلت مجال الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر و نركز على تجربتين الأولى تجربة بنك الخليج الذي وسع في تشكيلة منتجاته بإدخاله المنتجات الإسلامية، و التجربة الثانية المتمثلة في تجربة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي دخل مجال الشراكة مع مجموعة دلة البركة العالمية لإنشاء بنك إسلامي جديد و مستقل نتج عنه إنشاء بنك البركة الجزائري، حيث سنحاول معرفة كيفية تعامل البنكين مع

مختلف الصيغ الإسلامية المطبقة لديهما من خلال الإستراتيجيات المتبعة لتحسين الأداء و الرفع من القدرة التنافسية على الساحة البنكية المحلية و العالمية.

أسباب اختيار الموضوع: يمكن تقديم أسباب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في دراسة بعض جوانب الاقتصاد الإسلامي خصوصا فيما يتعلق بالجانب البنكي؛
- إثراء المعرفة الذاتية للباحث في مجال البنوك و بالأخص الصناعة المصرفية الإسلامية؛

الأسباب الموضوعية:

- المبادرة إلى تطبيق أساليب الاقتصاد الصناعي على القطاع البنكي؛
- النجاح البالغ للصيرفة الإسلامية خاصة في مواجهة الأزمات المالية مما سيمكنها من دخول أسواق جديدة؛
- الرغبة في إظهار تميز معاملات الصناعة المصرفية الإسلامية في مجال التمويل و الاستثمار؛
- الرغبة في تقييم أداء البنوك التقليدية من خلال تبني إستراتيجية الاعتماد على أساليب التمويل الإسلامية؛
- تسليط الضوء على تجربة البنوك في الجزائر في ميدان الصناعة المصرفية الإسلامية.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من الميزة التي اكتسبها موضوع تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، و من دلائل ذلك عقد المؤتمرات و المنتديات التي تبحث في كيفية التحول للوصول إلى تعبير علمي لتقويم هذه الظاهرة و التعرف على أسباب النمو السريع لها ، و النقطة المهمة التي نحاول البحث فيها من خلال هذه الدراسة تتمثل في معرفة كيف يمكن أن تؤثر إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية على التحسين في أداء البنوك التقليدية ، و معرفة إيجابيات و سلبيات هذا المدخل الإستراتيجي.

- قلة الأبحاث و الدراسات في هذا المجال، و عليه فإن هذه الدراسة تعتبر إضافة معقولة في هذا المجال و لربما نقطة انطلاق لدراسات أخرى.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة إبراز أهمية الاقتصاد الصناعي و مناسسته في تحليل القطاعات (الهيكل-السلوك-الأداء) و تبيان ذلك على جميع الأعوان الاقتصاديين خاصة القطاع البنكي بالجزائر؛
- محاولة التعرف على مميزات الصناعة المصرفية الإسلامية القائمة في الفقه الإسلامي، و معرفة مدى إمكانية تطبيقها أو اعتمادها من قبل البنوك التقليدية و تكييفها للاستفادة منها في العمل البنكي؛
- فتح المجال أمام مؤسسات بنكية تقليدية لتعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لاستقطاب جمهور المدخرين والمستثمرين الراضين التعامل بأسلوب الفائدة من منطلق قناعة دينية؛
- إبراز أهمية الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في تحسين أداء البنوك من جهة و تقوية مراكزها التنافسية من جهة أخرى؛
- تحديد مؤشرات قياس أداء البنوك من خلال واقعها العملي؛
- تحليل أداء البنوك موضوع الدراسة بهدف التعرف على نتائجها خلال مدة الدراسة.

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث: تبعا لمتطلبات دراسة الجوانب المختلفة للموضوع و طبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا على ما يلي:

المنهج الوصفي: كأسلوب مناسب لوصف الظاهرة و تفسيرها للوصول إلى الأسباب و العوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج الممكنة، و سيستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث.

المنهج التاريخي: من أجل تتبع بعض الوقائع التاريخية و التسلسلات الزمنية لبعض المراحل التاريخية.

المنهج التحليلي: لغرض تحليل البيانات و المعلومات المتوفرة حول الظاهرة المدروسة.

المنهج التقويمى: لإبراز الجوانب الإيجابية في الموضوع لزيادته و الاستمرار فيه و أوجه القصور و الخلل لتفاديه.

منهج دراسة الحالة: تم اعتماده في الدراسة التطبيقية.

صعوبات البحث: يتمثل الجانب الأهم من صعوبات البحث و التي أرى أنه من الواجب ذكره في صعوبة دراسة الحالة خاصة و أن الأمر يتعلق بموضوع جديد على الصناعة و حساس ألا و هو إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة

المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، و في ظل نقص المعلومات المتوفرة عنها إلى جانب كون الموضوع يتناول صناعة تعتبر من أكثر الصناعات حرصا على سرية المعلومات، كل هذه الصعوبات هانت أمام تشجيعات الأستاذ المشرف فجزاه الله عني كل خير.

موقع البحث من الدراسات السابقة: من خلال إطلاعي المحدود على بعض الدراسات لم أجد دراسات

تناولت العلاقة بين تبني البنوك التقليدية للصناعة المصرفية الإسلامية و أدائها ، إلا أنه تم التطرق في بعض الدراسات إلى المتغيرين بصفة مستقلة، فاهتمت البعض بدراسة ظاهرة تبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي ودراسات أخرى اهتمت بتقييم أدائها بناء على إستراتيجيات معتمدة و نذكر منها:

الدراسات التي تناولت اعتماد البنوك التقليدية للصناعة المصرفية الإسلامية: و التي ركزت معظمها على دوافع

تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية و نذكر منها:

- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية -دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية-، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولية، 2006، التي تدرس أهمية ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية وتقييم هذه الظاهرة للتعرف على أسباب النمو السريع لها ومداخل التحول التي تم استخدامها , والتعرف على إيجابياتها وسلبياتها.

- يزن خلف سالم العطيّات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ويهدف الكتاب بشكل رئيس إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و محاولة الاستفادة فعلا من تجارب المصارف التقليدية التي تحولت فعلا للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية (دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي) و السعيد مرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي -النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحثان مقدمان إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005 و اللذان حاولا تقويم الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية .

- حسن محمد الرفاعي، دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، بحث مقدم إلى مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، و الذي أبرز أهمية ونجاح صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في إدارة الأزمة المالية العالمية الراهنة.

الدراسات التي تناولت دراسة الأداء:

- بن الطاهر علي، هيكل السوق و ربحية القطاع (دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010، و تناولت العلاقة بين هيكل السوق و ربحية القطاع المصرفي الجزائري و التي خلصت إلى تأكيد تأثير الهيكل على ربحية القطاع و على أدائه بصفة عامة.

- مصطفى عبد السلام مسعود، ربحية المصارف التجارية و العوامل المؤثرة فيها - دراسة حالة بعض المصارف الليبية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004/2003، و تناولت دراسة المؤشر المهم من مؤشرات الأداء في بعض المصارف التجارية الليبية و العوامل المؤثرة فيها .

خطة البحث: لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان اقتصاديات الصناعة البنكية و تبني الصناعة المصرفية الإسلامية و الذي تم التطرق فيه إلى

التعريف بمنهج التحليل الذي اتبعناه في هذا البحث و هو منهج الاقتصاد الصناعي إضافة إلى الصناعة البنكية في ظل التطورات العالمية، ثم بعد ذلك تم التطرق إلى تبني البنوك التقليدية للصناعة المصرفية الإسلامية من خلال التعرف على أهم الأسباب و تحليل دور صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في إدارة الأزمات المالية ومنها الأزمة المالية العالمية الراهنة، وأخيرا التعرف على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية.

الفصل الثاني: بعنوان إستراتيجية اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و تأثيرها على أداء البنوك التقليدية

والذي تم التطرق فيه إلى مفاهيم أساسية حول الأداء و تقييمه في البنوك و مؤشرات قياسه بالتركيز على الربحية و الكفاءة و التقدم التقني و الإنتاجية و الحصة السوقية، و الأساليب التي تستخدمها البنوك التقليدية لاعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية فيها و أخيرا تأثيرات هذا التوجه الإستراتيجي سواء على مستوى أداء البنك أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

الفصل الثالث: بعنوان اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في البنوك الناشطة في الجزائر و تقييم أدائها

والذي تم التطرق فيه إلى نظرة عامة حول الصناعة البنكية في الجزائر و التشخيص الإستراتيجي للبنوك محل الدراسة، إضافة إلى التطبيقات الحديثة لصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك الخليج الجزائر و تقييم أدائه، و تقييم أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية في ظل نتائج بنك البركة الجزائري للوصول في الأخير إلى تحليل الوضعية التنافسية للبنوك محل الدراسة.

الخاتمة: و تضمنت النتائج التي تم التوصل إليها و كذلك مناقشة فرضيات البحث.

